التطهير لا التشهير... (2)

منذ شهر تقريبًا نشرت بالبلاغ كلمة تحت هذا العنوان وافقت فيها دولة رئيس الوزراء على مبدأ التطهير وقلت إنَّ أحدًا لا يمكن أن يعارض فيه. وأنَّ الملوثين هم وحدهم الذين قد يضيقون به. وأنَّ جميع الأحزاب والهيئات لا تجرؤ على المعارضة، إذ التطهير واجب مفروض على كل وزارة دون أن يفرد له فى برنامجها باب خاص.

قلت ذلك ورجوت دولة رئيس الوزراء أن يحول دون التشهير وليقدم على التطهير ما شاء وليتوسع فيه ما أراد ولتكن الكلمة الأخيرة للقضاء على أن تحمى سمعة الناس إلى أن يدلى القضاء بكلمة فيهم. وعلى ألا تتسرب بحوث الحكومة إلى الصحف والمجلات فتنشرها تباعًا وقبل أن يفصل القضاء لأنَّ هذا هو التشهير بعينه.

ويومئذ حملت على جريدة الأساس وتفضل حضرة الأستاذ الرجال فنعتنى بنعوتٍ كثيرة تقبلتها شاكرًا وتركت للأيام أن تكشف عن وجه الحق الذى هدفت إليه وعن الباطل الذى انساق إليه خصوم الوفد.

والأمر المقطوع به إلى الآن أنَّ شيئًا لم يقدم للقضاء بعد ضد أى كان ليدافع عن نفسه فتظهر براءته أو إدانته ولكن حملة التشهير مشبوبة.

ولقد قيل لنا إنَّ التطهير لن يقف عند عهد دون عهد ولن يتناول هيئة أو حزبًا دون هيئة أو حزب بل سيكون الجميع سواء أمام العدالة.

ولكن هل سارت الأمور فى هذا الطريق؟ أقولها كلمة صريحة. كلا!!

فالوفديون، والوفديون وحدهم هم المقصودون بالذات، مقصودون بالتشهير

لأنَّ أحدًا منهم لم يقدم بعد إلى القضاء.

خذ مثلًا لذلك ما نشر فى إحدى المجلات أمس الأول:

1- وزير الأشغال يتهم عثمان محرم

ويفصل الخبر بأنَّ مذكرتين وضعهما معالى وزير الأشغال عن بعض تصرفات سلفه الأولى خاصة بكوبرى طلخا والثانية خاصة بأراضٍ اشتراها عبدالعزيز البدراوى بك والأستاذ عبدالرحيم سماحة.

وتزيد المجلة بيانًا فتشير إلى وثائق وتنشر تفصيلات وأرقامًا لا شك أنها مأخوذة من المذكرة وفى صفحاتها الأولى والثالثة والثامنة شرح مستفيض يكاد يكون المذكرة المشار إليها بحروفها.

ونود أن نسأل دولة رئيس الوزراء كيف يسوغ هذا وكيف تتسرب مذكرات الوزارة إلى الصحف ولما يجر تحقيق مع الوزير السابق ولما يسأل مجرد سؤال. أليس من حقه أن تصان سمعته إلي أن تجرى الأمور فى طريقها القضائى المرسوم فى الدستور وقوانين البلاد وإذا لم يكن هذا تشهيرًا فما هو التشهير؟

2- سيدة تضارب فى البورصة

وهنا تشرح المجلة حكاية طويلة عريضة والمهم فيها أن تضيفي إلى شرحها «وهذه السيدة على صلةٍ بأسرة وزير المالية فى عهد حكومة الوفد».

وهذا أيضًا تشهير بوزير المالية السابق ولما يحصل تحقيق ولا حكم يجيز هذا الذى يكتب.

3- النحاس باشا يسحب فى يوم واحد 128 ألف جنيه

وإننى وإن كنت لا أدرى مبلغ هذه الرواية من الصحة والبطلان ولم استفسر عن شىء بشأنها وما يجوز لى ذلك، فأموال الناس أسرار. وإهمال البنوك أسرار ولكن النشر أصبح مباحًا والتشهير أصبح برنامجًا، حتى البنوك نفسها أصبحت تشترك هى الأخرى فى إمداد من يشهرون بما يريدون من معلومات لا يدرى أحد مبلغ

صحتها أو بطلانها.

تلك أمثلة اقتطعناها من عدد واحد من المجلة المذكورة وفى كل يوم نرى من هذا الشىء الكثير.

4- الأهرام ووقف البدراوى وعبدالعال

وأمس طلعت الأهرام هى الأخرى وتحت هذا العنوان تقول إنَّ وزارة الأوقاف تطلب حسابات هذين الوقفين عن ست سنوات. وإذا لم يكن القراء يعرفون أنَّ ناظر هذين الوقفين هو رفعة النحاس باشا فأنا أدلهم على ذلك.

والقراء يعرفون أنَّ نظار الأوقاف مسئولون أمام القضاء الشرعى وهو وحده صاحب الولاية ولم نسمع أنَّ قضية رفعت على رفعة النحاس باشا بشأن هذين الوقفين. والمجال متسع لمن شاء والقضاء أبوابه غير موصدة.

أفلا يجدر أن تبقى وزارة الأوقاف بحوثها مستوردة وتعرض الأمر على القضاء إن شاءت فإذا قضى بشىء أعلنته للناس.

أليست هذه المعلومات متسربة من الوزارات؟

أليست تشهيرًا بغض النظر عما ينتهى إليه القضاء.

أهذا هو التطهير؟

وأمر آخر، بل ظاهرة أخرى تلفت النظر أهو العهد الوفدى وحده الذى تدور حول تصرفاته البحوث؟

فيا ترى هل تبحث الوزارات المختلفة وراء تصرفات الأحزاب الأخرى وتبقى بحوثها مستورة عن الصحف والمجلات أو أنها لم تبحث بتاتًا العلم عند ربى.

وكيف يتفق هذا ودعوى أنَّ التطهير غير مقيد بعهد ولا بهيئة.

قولوا لنا كلامًا آخر، ولا تنسوا أنَّ فى السماء عدالة.